السويط يرد: الغموض .. السمة الأبرز لمسيرتك في الوزارة

وزير الداخلية يطلب إيضاحات عن استجوابه: اكتنفه الغموض وعدم التحديد في المحاور

الشيخ ثامر العلي

ثامر السويط

تقدم وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي بطلب استيضاح على محاور استجوابه المقدم من قبل النواب ثامر الظفيري وخالد العتيبي والدكتور عبدالكريم الكندري، لافتا الى ان الاستجواب اكتنفه الغموض وعدم التحديد في بعض محاوره.

ورأى العلي في طلب الاستيضاح أن "المحور الثاني من الاستجواب والمعني بالانتقائية في تطبيق القانون والمحور الرابع والمعني بمحاباة بعض الموظفين واجراء تنقلات غير معلنة والمحور الخامس والمعني بتدخل وامتناع ضباط وافراد من الشرطة عن تسجيل شكاوى المواطنين وتدخلهم في سير القضايا ونشر اخبارها، يكتنفها الغموض ولا تتناول وقائع محددة".

وطالب العلي بتوضيح وتحديد تلك الوقائع المشار لها في المساءلة.

علق النائب ثامر السويط على أستيضاح وزير الداخلية بشأن استجوابه، قائلا: «32 ورقة في صحيفة الاستجواب جسدت مخالفاتك الصارخة بشكل واضح تجاه الدستور وسيطلع عليها الشعب قريباً على منصة الاستجواب، أما بخصوص الغموض وعدم التحديد فهي السمة الأبرز لمسيرتك في الوزارة».

يقضي بمنح "المحلية" الأولوية على المماثلة المستوردة من الخارج

بدر الحميدي يقترح تعديل قانون «الزراعة والثروة السمكية» لحماية المنتج الوطني

بدر الحميدي

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

ويقضي الاقتراح بإضافة مادتين إلى القانون أعلاه من أجل توفير الحماية لإنتاج المزارع والقسائم والحيازات الزراعية إلى جانب مصايد الأسماك وذلك بمنحها أولوية على المنتجات المماثلة المستوردة من الخارج .

(مادة أولى):يضاف إلى القانون رقم 94 لسنة 1983 المشار إليه مادتان جديدتان برقم 8 مكرراً و8 مكرراً (أ) نصهما التالي:

مادة 8 مكرراً:يتم التداول في منتجات المزارع والحيازات الزراعية ومصايد الأسماك بالاتفاق المباشر بين المنتج والمستهلك أو المستورد الخارجي لأي من هذه المواد وأيا كانت طبيعتها من إنتاج هذه المصادر وذلك من دون التقيد بوجود وسيط بالداخل والخارج للتعامل بشأنها.

مادة 8 مكرراً (أ):مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يكون لجميع منتجات القسائم والحيازات الزراعية بالكويت المخاطبة بأحكام هذا القانون أولوية على ما عداها من المنتجات المماثلة التي تستورد من خارج البلاد وأيا كانت طبيعة هذه المنتجات حيوانية أو زراعية أو سمكية.

وتتمتع هذه المنتجات بالحماية من المنافسة في ضوء الأحكام والقرارات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويكون للإنتاج المحلي الأفضلية في جميع وسائل تأمين احتياجات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية على مثيلاتها المستوردة وتقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات والنظم المحققة لدعم هذه المزارع ووسائل تطويرها بما يحقق لها كفاءة الإنتاج وتقليل الفاقد والهدر من إنتاجها بالسوق الداخلي والخارجي للمستهلكين لها.

(مادة ثانية):تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من الوزير المختص بناء على موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وعلى أن تتضمن أسس حماية المنتجات الوطنية من المنافسة والاحتكار للسلع المستوردة.

(مادة ثالثة):على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:صدر القانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية عملاً على تمكين القسائم والحيازات الزراعية للإنتاج الزراعي والحيواني ومنتجات الألبان والمناحل إلى جانب إنتاج مصايد الأسماك للوفاء بحاجة البلاد من هذه المنتجات وتحقيق تشجيع الزراعات ومنها الخضراوات والإنتاج الحيواني.

ورغم السعي إلى تقديم كل صور الدعم لهذه المنشآت فقد واجهت العديد من صور المنافسة من مثيلاتها المستوردة من الخارج بصورة أشارت إلى إمكانية اندثار الإنتاج المحلي بسبب إغراق الأسواق بالمنتج الأجنبي وعلى الرغم من صدور القانون رقم 72 لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة فقد بدت أحكامه قاصرة عن مواجهة العديد من مقومات توفير الحماية للمنتج الوطني الأمر الذي تطلب المبادرة إلى تعديل أحكام القانون رقم 94 لسنة 1983 المشار إليه بما يحقق توفير الحماية لإنتاج المزارع والقسائم والحيازات الزراعية إلى جانب مصايد الأسماك. لذلك جاء هذه الاقتراح بإضافة مادة جديدة رقم 8 مكرراً، 8 مكرراً (أ) لتحقيق هذه الغاية وأفضلية المنتج الوطني عن مثيله الأجنبي لدى توفيره للجهات الحكومية من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة عند طلب توفير احتياجاتها من هذه المنتجات يتم التداول في منتجات المزارع والحيازات الزراعية ومصايد الأسماك بالاتفاق المباشر بين المنتج والمستهلك أو المستورد الخارجي لأي من هذه المواد وأيا كانت طبيعتها من إنتاج هذه المصادر وذلك من دون التقيد بوجود وسيط بالداخل والخارج للتعامل بشأنها.

وتتمتع هذه المنتجات بالحماية من المنافسة في ضوء الأحكام والقرارات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويكون للإنتاج المحلي الأفضلية في جميع وسائل تأمين احتياجات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية على مثيلاتها المستوردة وتقدم الحكومة باتخاذ الإجراءات والنظم المحققة لدعم هذه المزارع ووسائل تطويرها بما يحقق لها كفاءة الإنتاج وتقليل الفاقد والهدر من إنتاجها بالسوق الداخلي والخارجي للمستهلكين لها.

ولمزيد من المرونة لوضع أحكام القانون موضع التطبيق الصحيح لها نصت المادة الثانية على أن تدرج باللائحة التنفيذية للقانون ضوابط الحماية بما يتوافق مع طبيعة كل منتج.

خالد العتيبي: آن الأوان لإنصاف موظفي إدارة الخبراء

خالد العتيبي

رأى النائب خالد العتيبي أنه قد "آن الأوان أن تنصف فئة موظفي إدارة الخبراء"، مشيرا الى أن "دورهم مشهود في دورة القضاء وعملهم المساند للقضاء لا يقل أهمية عن غيرهم، ولذلك على الحكومة سرعة التجاوب مع مطالبهم وتحسين مستواهم وعدم التعرض لمزياهم ودرجاتهم الوظيفية".

وقال العتيبي في تصريح: "إن الحكومة ماضية في نهجها المعادي لموظفي الدولة ومستمرة في خلق معضلات معهم وعدم التعامل بسلاسة مع المطالب الوظيفية المشروعة والمستحقة لاسيما مطالب إدارة الخبراء وآلية احتساب خدمتهم على الرغم أن وزارة العدل هي من بادرت بطلب الآراء من الجهات القانونية المختصة".

وأضاف " إن إدارة الخبراء أكثر الجهات التي عانت من مماطلة الحكومة على مدار السنوات العشر الماضية لاسيما على صعيد الاقتراحات النيابية التي قدمت ووأدتها الحكومة بأغلبيتها البرلمانية في المجالس السابقة على الرغم من إقرار المداولة الأولى لبعض هذه الاقتراحات".

سواء داخل البلاد أو خارجها

المويزري للوزير حمادة: ما أسس اختيار ممثلي «التأمينات» في الصناديق الاستثمارية؟

شعيب المويزري

وجه النائب شعيب المويزري سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار يتعلق بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وسأل المويزري: ما هي الأسس التي يتم بها اختيار ممثلين المؤسسة في مجالس الإدارات والصناديق الاستثمارية سواء داخل دولة الكويت أو خارجها؟ طالبا تزويده بجدول يوضح الممثلين الحاليين لها "الصناديق والشركات" داخل وخارج دولة الكويت مبينا عدد تمثيل كل موظف لأخر 3 سنوات وحتى تاريخه.

وقال: هل يتم توريد جميع المزايا المستفادة من العضو من مكافآت مجلس الإدارة أو اللجان ان وجدت للشركة أو الصندوق الممثل عنه سواء في داخل دولة الكويت أو خارجها إلى المؤسسة؟ مع تزويدي بجدول يوضح هذه المزايا بالتفصيل لكل ممثل في الصناديق والشركات سواء في داخل أو خارج دولة الكويت مع ذكر المسمى الوظيفي له.

وأضاف: "هل هناك ممثلون للمؤسسة لهذه الشركات والصناديق من ادارات داخلية للمؤسسة ذو طبيعة عمل رقابية؟ على سبيل المثال إدارة التدقيق الداخلي أو إدارة الحوكمة والالتزام؟ وأطلب تزويدي بكشف يوضح المهمات الرسمية لآخر 3 سنوات بالتفصيل والمدة المكلف بها لكل شخص.

وأشار المزيزري الى انه «نمى إلى علمي عقد اجتماعات لأعضاء مجلس إدارة شركة وفره انترفست وأعضاء مجلس إدارة التأمينات في البرتغال واسبانيا وإيطاليا؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، تزويدي بالأسباب التي دعت لها؟ مع تزويدي بعدد المستشارين الذين تم تعيينهم لآخر 3 سنوات وحتى تاريخه وعدد سنوات الخبرة لديهم والمرتبات الذين يتقاضونها؟»

دعاه إلى توضيح الحقائق بشأن وفاة مواطنة بعد تلقي التطعيم

هشام الصالح يسأل وزير الصحة عن اللقاح المضاد لـ «كورونا»

هشام الصالح

وقال: "أكدت التصريحات الرسمية أن اللقاحات المضادة لفيروس كورونا آمنة، وقد أطلقت الوزارة قبل أيام حملة واسعة للتطعيم بالجرعة الثانية من "أكسفورد – أسترازينيكا" بعد التأخر الذي شهده وصول الشحنة الثالثة وشهادات جودتها، وتضارب المعلومات عن الأسباب الحقيقية لذلك التأخر، إلى أن فجع الرأي العام بوفاة مواطنة بعد بضع ساعات من تلقيها اللقاح يوم الجمعة الماضي "11 يونيو" وقد ترددت أخبار عن وجود حالات وفاة بعد التطعيم غير هذه السيدة". وإذ أشار الى الحرص على "إجلاء الحقيقة وطمأنة الرأي العام من المواطنين والمقيمين الذين أقبلوا على التطعيم بكثافة بعد طول انتظار، وأهمية رفع أي لبس أو تضارب"، سأل الصالح: "كم عدد حالات الوفاة التي تم رصدها مباشرة بعد تطعيم أصحابها باللقاح المضاد لفيروس كورونا؟ وهل توجد دراسات طبية علمية تؤكد او تفند حصول أعراض أو آثار جانبية خطيرة قد تؤدي إلى الوفاة جراء تلقي التلقيح؟ وهل بادرت وزارتكم بإجراء تحقيق عاجل بخصوص وفاة السيدة "ا. د" التي صرح زوجها "خ.ن" إنها كانت تتمتع بصحة جيدة ولم تكن تعاني من أية أمراض مزمنة، وأنها ساعات بعد تلقيها التطعيم بدأت تشعر بآلام على مستوى الفكين ثم بحرقة حول العنق إلى أن أغمي عليها وأسلمت الروح بعد نقلها بالإسعاف إلى مستشفى جابر القريب من سكن الأسرة؟ أو شائعات بهذا الخصوص؟".

وأضاف: "ما هي نتائج ذلك التحقيق إن حصل؟ وكيف تتأكد الجهات المعنية في وزارتكم من مدى توفر الظروف الآمنة والاشتراطات اللازمة التي بمقتضاها تتم عمليات استيراد واستقبال ونقل وتخزين وحفظ اللقاحات لغاية عملية التطعيم؟ وهل تؤكدون عدم تسجيل أية مخالفات بهذا الخصوص؟". وقال: "لماذا لم تبادروا حتى الآن إلى عقد مؤتمر صحافي موسع لتوضيح حقائق الموضوع بكل شفافية لطمأنه الرأي العام ووضع حد لما يتم ترويجه من أخبار قد يكون لها تأثير سلبي في الإقبال على التطعيم فيما بعد؟"

عبدالكريم الكندري يطالب «الصحة» بتوضيح إجراءاتها في شأن «المتحور الهندي»

طالب النائب الدكتور عبدالكريم الكندري وزارة الصحة بعقد مؤتمر صحافي لتوضيح إجراءاتها للمواطنين حول كيفية التعامل مع رصد إصابات بالمتحور الهندي من فيروس كورونا «دلتا» في الكويت وعدم الاكتفاء بالبيانات والتصريحات المكتوبة.